

بسم الله الرحمن الرحيم

بوتغليقة يمجذ مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية

- إن الأمر والمراسيم التي أصدرها الرئيس بوتغليقة مؤخرا تخرق دستور البلاد -الذي صيغ من طرف نفس النظام - و الاالاتفاقيات الدولية التي سبق وأن صادقت عليها الجزائر، وأقل ما تهدف إليه هذه النصوص هو :
- تمجيد مرتكبي الجرائم - غير القابلة للتقادم - ضد الإنسانية وتكريس سياسة الالاعقاب عبر العفو المطلق وغير المشروط ؛
 - حصر طبيعة النزاع في الجزائر في "الإرهاب" و "المأساة الوطنية" وغض النظر عن هوية المسؤولين عن جرائم الدولة ؛
 - تجريم كل من تصدى لإنقلاب 11 يناير 1992 وللقمع الهمجي الذي تلاه ؛
 - إهانة وتكميم أفواه ضحايا الإختفاء القسري ؛
 - حرمان مما يسمى بالمصالحة شريحة كبيرة من ضحايا الأزمة خاصة ضحايا التعذيب والإعدامات خارج إطار القانون والمجازر والاعتقال في محتشدات الصحراء ؛
 - معاقبة المواطنين الجزائريين الذين يصرون على ممارسة حقوقهم الدستورية المتمثلة في حرية التعبير واللجوء إلى القضاء، وحرمان البعض منهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

وكما أثبتت ذلك تجارب أمريكا الجنوبية، فإن هذه النصوص الجائرة مصيرها مزبلة التاريخ لا محالة، وسينبذها الشعب الجزائري طال الزمن أم قصر. إن المصالحة الجادة تقتضي قبل كل شيء الحل الفعلي للنزاع في الجزائر ولا يمكنها تجاهل مقتضيات الحقيقة والذاكرة والعدالة.

إن الرئيس بوتغليقة الذي لم يتورط في إنقلاب 1992 كان بوسعه أن يدفع بصورة جازمة نحو انفراج الأزمة، إلا أنه وللأسف فضل البقاء تحت وصاية من نصوه رئيسا وأثبت من خلال هذه النصوص أنه يفضل محاباة الطغاة ومناصرة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والتواطؤ معهم.

إنه يستلزم اليوم على الجزائريين والجزائريات الغيورين على وطنهم العمل الجاد لإنهاء عهد الاستبداد وبناء دولة العدل والحرية و الكرامة التي سيديرها حكام شرعيون وفقا لتطلعات الشعب ولمتطلبات الحكم الرشيد.

إمضاء:

- دكتور عباس عروة، مدير معهد الهقار، سويسرا،
- الاستاذ محمد سمرأوي، عقيد سابق في جهاز المخابرات للجيش الجزائري،
- د. مراد دهينة، المسؤول السابق للمكتب التنفيذي للجبهة الاسلامية للانقاذ،
- الاستاذ رشيد مصلي، محامى ورئيس منظمة العدالة الدولية،
- الاستاذ محمد العربي زيتوت، دبلوماسي جزائري سابق

8 صفر 1427 الموافق 8 مارس 2006